عبد المنعم علي عيسى

الغرب: نحو توسعة المواجهة مع إيران

لا يختلف الأمريكيون بجمهورييهم وديمقراطييهم، في نظرتهم لإيران وضرورة كبح جماحها الذي لا يخفي عزمها على تقليص الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة على امتداد المنطقة، لكنهم يختلفون على الطريقة الكفيلة بتحقيق مراميهم التي تتراوح طوراً بين «تغيير سلوك النظام» وبين الذهاب إلى إسقاط هذا الأخير طوراً آخر، فسياسات الجمهوريين، التي جاءت صارخة زمن الرئيس السابق دونالد ترامب، ترى أن الطريق الأنسب لتحقيق تلك المرامي هو ممارسة أقصى الضغوط السياسية والاقتصادية بانتظار أن تفضي تلك الضغوط إلى أحد مسارين، الأول هو إمكان سقوط النظام القائم على وقعها، والثاني هو إمكان أن تلين عريكة هذا النظام فيندفع باتجاه مسايرة المصالح الأمريكية بما يضمن قولبة هذا الأخير في مسارات تصبح عصية على الانكسار أو التغيير، وإلا فإن خيار الذهاب إلى الحرب يجب أن يظل قائماً على الرغم من المحاذير الكبرى لخيار كهذا والذي سبق لمراكز أبحاث ودراسات غربية وإسرائيلية وازنة أن أشارت إليها، أما الديمقراطيون فهم يرون أن إنضاج اتفاق مع طهران على شاكلة اتفاق فيينا ٢٠١٥، أو آخر معدل عنه، هو الطريق الأنجع لتحقيق أحد المرمين السابقين، بحيث يصبح تحقيق أحدهما ملغياً للآخر بالضرورة، إذ تقوم رؤية «الديمقراطيين» على أن إنضاج مثل اتفاق كهذا أمر من شأنه أن يخلق ديناميكيات داخلية تستطيع شرائح وازنة من خلالها التحرر من قيود تفرضها الحالة الراهنة، وهذا سيؤدي بالضرورة، وفق رؤية هؤلاء، إلى بلورة «بروستوريكا» إيرانية لن تلبث أن تفعل فعلها بحدوث انقسامات داخل أركان النظام حتى إذا وصلت إلى صفوفه الأولى ستصبح عندها القيادة الإيرانية في وضعية نظيرتها السوفيتية عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١.

أحيا الرئيس الأمريكي جو بايدن منذ وصوله إلى السلطة شهر كانون الثاني ٢٠٢١ سياسة سلفه باراك أوباما التي قادته إلى توقيع اتفاق فيينا ٢٠١٥ مع إيران، والذي أصيب بنكسة زمن الرئيس السابق دونالد ترامب، الأمر الذي يندرج في سياق تباين الرؤى السابق الذكر بين الطرفين، لكن فعل «الإحياء» الذي انطلق بعد نحو شهر من رئاسة بايدن كانت قد اعترضته عقابيل شتى تمثلت في البدايات بمطالبة إيران الحصول على ضمانات بعدم تكرار «سيناريو ترامب» أيار ٢٠١٨، ثم أن تقتصر «النسخة المعدلة» المراد الوصول إليها على الملف النووي، بمعنى ألا تطول أياً من ملفي الصواريخ البالستية الإيرانية والدور الإقليمي الإيراني، وعلى الرغم من أن ما سبق كان من الممكن الوصول إلى حلول نصفية فيه تبعا لتوجهات كانت تبديها واشنطن وهي تسعى من خلالها إلى طي الملف الإيراني في محاولة للتفرغ لملفات أكبر وأهم من نوع مواجهة الصين، إلا أن اندلاع النار الأوكرانية شهر شباط ٢٠٢٢ كان قد فرض معطيات من النوع التي يستحيل تجاهلها، ولا كان بمقدور طهران تحييدها عن حساباتها التي راحت ترى أن ما مضى لم يعد يستقيم مع ما يجري، باختصار باتت موازين القوى التي أفرزتها النار الأوكرانية تسمح، وفق الرؤية الإيرانية، بالوصول إلى مكاسب أفضل الأمر الذي يفسر تعثر المفاوضات، ويفسر أيضاً سعي الغرب الراهن إلى توسعة المواجهة مع إيران على كل نقاط التماس في العراق وسورية ولبنان وصولاً إلى الجبهة الداخلية الإيرانية التي بدا أن الغرب متورط بشكل مباشر فيها.

يسعى الغرب اليوم في معرض محاولاته لتخفيض سقف الطموحات الإيرانية إلى تأجيج الداخل الإيراني في حملة مسعورة يشارك فيها الإعلام والساسة الذين باتوا يطلقون تصريحات أقل ما يقال فيها أنها تمثل تدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي الإيراني، من دون نسيان الدور الخفي الذي تمارسه أجهزة الاستخبارات الغربية الذي تبينت ملامحه من خلال الظلال التي ترتسم جلية في دعم المجموعات الانفصالية الكردية التي تدار من الشمال العراقي والتي بات من المؤكد ضلوعها بالأحداث الإيرانية المندلعة قبيل نحو ثلاثة أشهر.

يمثل التصدي الإيراني للمجموعات الكردية الثلاث «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وحركة «كوملة» وحزب «بيجاك» المشاركة في الأحداث التي تستمد دعمها وتوجيهها، من قيادات «جبال قنديل» وصولاً إلى التلويح بإمكان القيام بعملية عسكرية برية تهدف إلى قطع صلة الوصل ما بين هذه الأخيرة وبين المجموعات الثلاث التي باتت تمثل رأس حربة في المشروع الذي يرسمه الغرب لإيران، سعياً إيرانياً لكسر «الذراع» الأمريكية التي ما انفكت تسعى نحو التمدد وصولاً إلى لي الذراع الإيرانية كوسيلة لا بديل منها للوصول إلى اتفاق «فيينا» جديد يكون قريباً من التصورات الغربية.

وسط قرار الغرب بتوسعة الجبهات مع إيران، الذي لا تزال سقوفه تقف عند محاولة الشد بطهران لتخفيض مطالبها وكذا قولبة دورها الإقليمي، تبرز محاولات إسرائيل الرامية لإخراج الغرب عن تلك السقوف، وفي ذاك يبرز الدور الذي يلعبه العديد من الدوائر الإسرائيلية الفاعلة في أمريكا، لنجد إحداها «معهد الدراسات الاقتصادية» الذي يمثل أهم الأذرع الإسرائيلية المتمددة في هذي الأخيرة يقول إن «الرهان على تغيير سلوك الجمهورية الإسلامية في إيران هو رهان عقيم، والمطلوب هو تهيئة الظروف المناسبة لتغيير نظامها واقتلاعه من جذوره»، والراجح هو أن هذه النغمة سوف تزداد فاعليتها بعيد سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب في أعقاب انتخابات الكونغرس الأخيرة، وهي ستجد فرصة أكبر إذا ما وصل هؤلاء، أي الجمهوريون، إلى سدة السلطة في البيت الأبيض شهر كانون الثاني ٢٠٢٥.

مد الجسور مع روسيا المتصادمة مع الغرب راهناً قد يكون مفيداً، لكن لا بديل لطهران من التوافق مع الغرب ولربما كانت اللحظة الراهنة هي الأنسب لإنضاج التوافقات بعكس ما يوحي به العديد من المؤشرات، فالمشادة الغربية الروسية في أوكرانيا تكاد تقترب نتائجها بالظهور حتى وإن طال أمد الحرب ما دامت المعادلات الأهم هي التي ترتسم خارج الميدان، حينها ستكون طهران بوضعية من أضاع الفرصة للحصول على مكاسب أكبر.

---

٨٣ عاماً على جريمة سلخ لواء إسكندرون
والسوريون أكثر إصراراً على استعادة حقوقهم

لم تتمكن ٨٣ عاماً مضت على جريمة سلخ لواء إسكندرون واغتصابه من قبل تركيا، النيل من إصرار السوريين على استعادة حقوقهم، واسترداد كل شبر من تراب أرضهم وإعادته إلى الوطن الأم، وفي هذا السياق شهدت ساحة سعد الله الجابري في مدينة حلب وقفة احتجاجية في الذكرى ٨٣ لسلخ لواء إسكندرون عن الوطن الأم سورية تحت عنوان «اللواء عربي سوري من الأزل إلى الأبد.. العودة للوطن»، التي نظمتها جمعية أبناء لواء إسكندرون السليب.

ونقلت وكالة «سانا» عن رئيس الجمعية شاهين الحجي قوله: «إنهم أرادوا من هذه الوقفة الاحتجاج على سياسات التتريك الممنهجة في لواء إسكندرون وحالياً في الشمال السوري»، مشيراً إلى أن اللواء سيظل دائماً في الذاكرة الوطنية والنضال مستمر إلى أن يعود إلى حضن الوطن سورية.

بدوره أكد المدير الإداري للجمعية جمال نسلة، أن لواء إسكندرون عربي سوري من الأزل إلى الأبد، وأن الجغرافيا السورية واحدة موحدة، مبيناً أن الاحتلال مهما طال إلى زوال.

رئيس مكتب الثقافة والإعداد والإعلام الفرعي في فرع حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي عماد عضبان من جهته ذكر أن مشاركته في الوقفة الاحتجاجية جاءت لتأكيد أن العدوان التركي على الشمال السوري ومحاولته سلب أجزاء أخرى من الوطن فاشلة، ولن يستطيع تغيير هويتها السورية مهما اتبع من أساليب عدوانية.

من جانبه أشار رئيس اتحاد العمال في حلب مصطفى وزان إلى أن لواء إسكندرون جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وحق سيعود لأصحابه مهما طال الزمن بهمة الجيش العربي السوري.

عضو الهيئة التدريسية في جامعة حلب جمعة الطراب أكد أن لواء إسكندرون عربي وسيعود لأصحابه، وحق الشعب السوري لا يسقط بالتقادم وأن سياسات أردوغان إلى زوال، مطالباً المنظمات الدولية ومجلس الأمن والأمم المتحدة باتخاذ المواقف الحازمة ضد التدخلات غير المشروعة في الأراضي السورية.

وأوضح المواطن هيثم زيادة، أن الوقفة للتضامن والاحتجاج ضد كل أشكال الاحتلال، سواء التركي أم الأميركي وتأكيد أن الحق لا يموت.

وأكدت المشاركة في الوقفة أم موسى أن الأراضي السورية ستعود حتماً مادام هناك دعم من قيادة حكيمة متمثلة بالرئيس بشار الأسد وبسالة جيش حقق الانتصارات دفاعاً عن الوطن.

وترافقت جريمة سلخ اللواء التي نفذت بموجب اتفاق ثلاثي بين تركيا والاحتلالين الفرنسي والبريطاني آنذاك مع محاولات الأطراف الضالعة فيها لترسيخ سياستهم الاحتلالية، عبر ممارسات لا شرعية لها مثل عملية تتريك اللواء وقراه الممتدة على مساحة تبلغ ٤٨٠٠ كيلومتر مربع، ويسكنها أكثر من مليون نسمة معظمهم من العرب السوريين.

وتم سلب لواء إسكندرون ونهب ثرواته عام ١٩٣٩ بعد تزوير الحقائق والوقائع، بموجب الاتفاق الثلاثي المذكور، لكن فصول ما تم التآمر عليه قبل عشرات السنين ما زالت تتوالى عبر ممارسات النظام التركي الحالي، ومحاولاته إعادة رسم السيناريو ذاته، من خلال الاعتداءات على الأراضي السورية ودعم الإرهابيين في الشمال السوري منذ سنوات.

ومع تكرار الدور التركي بالاعتداءات المتواصلة التي يقوم بها منذ أكثر من ١١ عاماً، وما يرتكبه من مجازر وجرائم وحشية بحق السوريين، يزداد إصرار السوريين وتمسكهم بحقهم باسترداد ما سلب من أراضيهم، ومنها لواء إسكندرون، هذا الحق الذي لن يسقط بالتقادم أو بمرور الزمن.

وكالات

تقلدوا مناصب أمنية وأصبحوا من أصحاب القرار.. والاستخبارات التركية تغض الطرف

متزعمون ومسلحون دواعش تحت جناح «النصرة» و«الجيش الوطني»

وجد متزعمو ومسلحو تنظيم داعش الإرهابي في تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي، ملاذاً آمناً وحاضنة لحمايتهم، بعد أن سمحت لهم قوات الاحتلال الأميركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الأخيرة بالخروج آمنين من مناطق شمال شرق سورية «بمسرحيات»، حيث تقلد بعضهم مناصب أمنية والبعض الآخر أصبح من أصحاب القرار، وسط صمت استخبارات الاحتلال التركي عن ذلك رغم علمها بهم.

إرهابيون من تنظيم داعش قبل أن يتم تفكيكهم وانتقال الكثير منهم إلى صفوف جبهة النصرة (عن الانترنت)

وفي تقرير نشرته أمس ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية، أن «قسد» المدعومة من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بحجة محاربة داعش، «أجبرت» خلال حربها ضد الأخير في شمال شرق سورية، «أمراء» ومسلحين ينتمون لهذا التنظيم، مع استمرار ذلك حتى اللحظة، على إيجاد منأى لهم وحاضنة تحميهم!

ولفتت إلى أن هؤلاء الأمراء والمسلحين وجدوا في تنظيم «النصرة» و«الجيش الوطني» ضالتهم، حيث تقلد بعضهم مناصب أمنية وزعامات وبعضهم بات من أصحاب القرار، وسط صمت الاستخبارات التركية عن ذلك مع علمها يقيناً به.

يذكر أن قوات الاحتلال الأميركي و«قسد» خاضت حرباً مزعومة ضد تنظيم داعش الذي انتشر في المنطقة الشرقية في السنوات الماضية، وكانت مدينة الرقة شاهدة على ذلك، حيث أسدلت تلك القوات و«قسد» الستار على آخر فصول مسرحيتهما في هذه المدينة في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٧ بإعلانهما عن انتهاء العمليات فيها ضد التنظيم بعد اتفاق قضى بخروج الأخير عبر ممرات آمنة منها من دون قتال.

وحالياً تفيد تقارير عديدة بمحاولة قوات الاحتلال الأميركي إعادة إحياء التنظيم من خلال تدريب متزعميه ومسلحيه في قواعدها غير الشرعية بشمال شرق سورية لمحاربة الجيش العربي السوري.

ونقلت الوكالة عن مصدر من «النصرة» تأكيده أن القائمة بأسماء «أمراء وأمنيي» داعش في صفوف «النصرة» والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي، «تطول»، لكنه سرد بعض الأسماء في صفوف «النصرة» و«الجيش الوطني» وبعضهم على علاقة وطيدة بالاستخبارات التركية.

ومن بين تلك الأسماء، ذكر المصدر، أن الملقب «أبو المغيرة الشامي»، اسمه محمود طه، من أهالي بلدة قارة في القلمون الغربي، وهو الآن من أبرز المشرفين الأمنيين على سجون الـ١٠٦ في القاطع الشمالي من مناطق سيطرة «النصرة» في إدلب (الدانا وسرمدا وصولاً إلى مخيمات أطمة)، وهو صاحب سجل في الانتهاكات بحق سكان مدينة الباب المحتلة بريف حلب الشرقي خلال عهد سيطرة تنظيم داعش على المدينة، حيث كان يشغل منصباً في «الجهاز الأمني» للتنظيم تحت إمرة المدعوين «أبو حامد الجزراوي» و«أبو سفيان التونسي».

وأشار المصدر إلى أنه بعد ذلك توجه «الشامي» نحو مدينة منبج ثم مدينة الرقة ليصل إلى محافظة دير الزور، بفعل ضربات «التحالف» وتقدم «قسد»، حيث تمكن من الهرب عبر مهربين نحو منطقة الراعي وصولاً إلى إدلب وبفعل الوساطات والتقارب مع «أمراء» في «النصرة» خلال العام ٢٠١٨، تمكن من الدخول فيما يسمى «جهاز أمن» تنظيم «النصرة» وبات من أبرز أمنييه.

ومن الأسماء أيضاً، أشار المصدر إلى الملقب «أبو عدي الجزراوي»، وأكد أن اسمه عزام الدوسري، وكان مسؤولاً عما يسمى «مكتب السبايا» (المختطفات الإيزيديات) في مدينة البوكمال بريف دير الزور ومدينة القائم العراقية ضمن ما تسمى آنذاك (ولاية الفرات).

ولفت المصدر إلى أنه سجلت آنذاك بحقه عشرات الانتهاكات بحق النساء الإيزيديات وأبنائهن، وأنه يعمل الآن ضمن ما يعرف بـ«هيئة الزكاة» التابعة لما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لتنظيم «النصرة».

وتحدث المصدر عن أبرز الشرعيين في تنظيم «النصرة» حالياً، مشيراً إلى المدعو «حيش الحمصي» الذي أكد أنه في عهد تنظيم داعش كان يلقب بـ«أبو عبيدة الراوي»، واسمه عمر الراوي، وكان من شرعيي التنظيم على حين كانت تسمى «ولاية البركة» وتحديداً في قاطع مدينة الشدادي بمحافظة الحسكة وما يتبع له.

وكشف، أن الحمصي «نفذ حكم القصاص بما يتضمنه من قطع الرؤوس وجلد وإخفاء للمعتقلين بتهم تتراوح بين العمالة والكفر وبأدلة لا أصل لها للعديد من المدنيين الأبرياء».

وأشار المصدر إلى أن الحمصي يتولى حالياً دورات شرعية في معسكرات «النصرة»، إضافة لدورات في الانغماس والعمليات الانتحارية على جبهات إدلب وحلب للإرهابيين المنضوين ضمن ما يعرف باسم غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «النصرة».

وذكر المصدر أيضاً، اسم منهل التركاوي، الملقب بـ«أبو رياض التركاوي»، وهو متزعم ما تسمى «كتائب خالد بن الوليد» العاملة في مدينة رأس العين المحتلة شمال الحسكة.

والتركاوي، كان من أبرز تجار السلاح والتهريب وصاحب مكانة رفيعة لدى خلايا تنظيم داعش في الرقة ودير الزور بالنسبة لعمليات تأمين السلاح بكل أشكاله وتأمين تنقلات «أمراء» التنظيم ما بين تركيا والأراضي السورية، حسب المصدر الذي أكد أنه يتمتع حالياً بمكانة في «الجيش الوطني» إلى جانب علاقاته القوية مع الاستخبارات التركية.

وكالات

«النصرة» يواصل التصعيد والجيش يرد ويكثف عمليات تمشيط البادية

حماة - محمد أحمد خبازي

واصل الجيش العربي السوري أمس رده على تصعيد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي اعتداءاته وخروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، وفي الوقت نفسه كثفت وحدات منه عمليات تمشيط البادية الشرقية من فلول تنظيم داعش الإرهابي.

وأوضح مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف إدلب من منطقة «خفض التصعيد» وجهت رمايات مدفعية إلى مواقع ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «النصرة» في الفطيرة وكفرعويد وسفوهن وكنصفرة ودير سنبل وبينين وحرشها وسان والبارة ومعربليت بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي وفي معارة النعسان بريف المحافظة الشرقي.

وجاءت ضربات الجيش رداً على اعتداءات مسلحي «النصرة» على نقاط لوحداته، وفق المصدر الذي أشار إلى أن المجموعات الإرهابية تعمد للتصعيد في محاور ريف إدلب الجنوبي، حيث تستهدف برشقات من أسلحتها الرشاشة الثقيلة، أو بالقذائف الصاروخية، نقاطاً للجيش بقطاعات من منطقة «خفض التصعيد».

وذكر المصدر، أن الهدوء الحذر ما يزال سيد الموقف في محاور قطاع سهل الغاب بريف حماة الشمالي حتى ساعة إعداد هذه المادة ليل أمس.

وفي البادية الشرقية، كثفت وحدات الجيش أمس عمليات تمشيطها القطاع المحاذي لطريق تدمر– السخنة في بادية حمص الشرقية، من خلايا تنظيم داعش، وذلك وفق قول مصدر ميداني لـ«الوطن»، أوضح أن القطاع المذكور يشهد عمليات كر وفر للدواعش، ما استدعى تنظيفه من وجودهم وتطهيره من بقاياهم.

ما أعلنه حجار وإبراهيم خطير ويفضح المجتمع الدولي ويكشف تخاذل المسؤولين في بيروت

سياسي لبناني: بقاء النازحين السوريين كارثة

أكد رئيس حركة النهج اللبنانية حسن يعقوب، أن إبقاء اللاجئين السوريين في لبنان يعد كارثة سياسية وديموغرافية واقتصادية، وربما أمنية وعودتهم أهم من انتخاب رئيس جمهورية، على حين كشف المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء أن معدل اللاجئين السوريين في ألمانيا الذين يمتلكون مؤهلات مهنية يبلغ ٣٨ بالمئة فقط.

ونقل موقع «النشرة» اللبناني عن يعقوب قوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي: إن ما قاله وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية هيكتور حجار، ومدير عام الأمن الأعمال اللواء عباس إبراهيم عن اللاجئين السوريين، كلام مسؤول وخطير يفضح ما يسمى المجتمع الدولي ويكشف تخاذل المسؤولين في لبنان.

وقال يعقوب: «حذرنا مراراً من أن إبقاء النازحين كارثة سياسية وديموغرافية واقتصادية وأكثر من ذلك، وربما أمنية وعودتهم أهم من انتخاب رئيس جمهورية».

وأول من أمس، قال اللواء إبراهيم: إن «اللامبالاة العربية في معالجة الملف السوري، والقرار الدولي الذي يرفض عودة النازحين إلى سورية، وإطالة إقامة العائلات السورية في لبنان واندماجها في المجتمعات التي تستضيفها، كلها عوامل ستؤدي إلى بقاء النازحين على أرض لبنان كأمر واقع أولاً، والخشية من توطينهم لاحقاً، وهذا يعني أننا نشهد على عملية تجهيز «قنبلة» ستنفجر لاحقاً في لبنان، ولن يدفع أحد ثمن ارتداداتها وشظاياها سوى الشعبين اللبناني والسوري».

مسؤول لبناني يصف بقاء اللاجئين السوريين في لبنان بأنه كارثة سياسية وديموغرافية واقتصادية وربما أمنية (عن الانترنت)

وأشار إبراهيم إلى الدور الذي تلعبه أوروبا في عرقلة عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، موضحاً أن دول القارة العجوز «حاولت تركيز دعمها باتجاه تثبيتهم في لبنان من خلال مشروعات مختلفة تعزز بقاءهم ودمجهم في المجتمع المحلي، وساهم وجود النازحين في تشكيل غطاء لنشاطات مالية هدفت إلى تمويل الإرهاب».

من جهة ثانية، ذكر المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء في بيان، وفق مواقع إلكترونية معارضة أن «عدد السكان زاد بمقدار مليونين و٨٨٢ ألف شخص منذ ٢٠١٤»، مرجعاً هذه الزيادة بشكل أساسي إلى هجرة اللاجئين من سورية وأفغانستان والعراق وأوكرانيا.

وأشار إلى أن عدد طالبي اللجوء الذين دخلوا إلى ألمانيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٧٤٠ ألفاً يشكل الأوكرانيون النسبة الأكبر منهم، بينهم نحو ٢٣ ألف لاجئ سوري.

وأوضح المكتب، أن نسبة الأشخاص في سن العمل انخفضت في نفس الفترة من ٦٥،٨ إلى ٣٦،٦ بالمئة منذ نهاية عام ٢٠١٤ إلى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

وحسب البيان، فإن ما يقرب من ثلثي السوريين في ألمانيا لديهم مؤهلات منخفضة للعمل، ونحو ٣٨ بالمئة منهم لديهم مؤهلات مهنية أو دبلوم على الأقل.

وبالنسبة للمشاركة في سوق العمل، فإن معدل التوظيف للاجئين في ألمانيا، يعتبر مشاركة السوريين هي الأقل، حيث بلغ معدل توظيف السوريين (بين ١٥– ٦٥ عاماً) في ألمانيا نحو ٣٥ بالمئة فقط.

وكالات

روسيا: ضرورة وضع «حظر الأسلحة الكيميائية»
حداً لتحقيقاتها المكتبية بحق سورية

جددت روسيا التأكيد على ضرورة إنهاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لممارساتها المتعلقة بإجراء تحقيقات تتعلق بسورية من دون الاطلاع على مواقع الحوادث المزعومة.

ونقلت وكالة «تاس»، أمس، عن مندوب روسيا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ألكسندر شولغين قوله أول من أمس في المؤتمر ٢٧ الذي تعقده المنظمة في لاهاي: إن «روسيا أكدت مراراً وتكراراً ضرورة أن تمتثل بعثة تقصي الحقائق في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية امتثالاً كاملاً لمعايير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وأضاف: «ما زلنا نصر على أنه من الضروري وضع حد للتحقيقات المكتبية، التي تتم دون السفر إلى مواقع الحوادث، ودون اختيار عينات من مفتشي الأمانة الفنية، وأيضاً دون إتباع تسلسل الإجراءات لضمان الحفاظ على دليل».

وأشار شولغين إلى أن ما يسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية، غير منصوص عليه في تفويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأنشطته تتجاوز نطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتتعدى على الاختصاص المخصص حصرياً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأكد أن قرار حرمان سورية من حقوقها وامتيازاتها وهو قرار استند إلى استنتاجات الفريق الاستشاري الدولي بأسلوب، «الترجيح والأسباب المعقولة»، ليس إلا انتقاماً ساخراً من دولة ذات سيادة وعرقلة فعلية للجهود الرامية إلى جعل الاتفاقية أكثر عالمية.

وفي المؤتمر ذاته كان مندوب سورية الدائم لدى المنظمة ميلاد عطية جدد رفض سورية القاطع استخدام الأسلحة الكيميائية من أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف، موضحاً أن الدول الغربية حرفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الأهداف التي أنشئت من أجلها، وحولتها إلى منصة لتوجيه الاتهامات الباطلة ضد سورية وروسيا.

ولفت عطية إلى أن سورية ما تزال تتعرض لحملات غير مسبوقة في تاريخ هذه المنظمة من التشكيك والاتهامات الباطلة من الدول الغربية ضدها بهدف تحقيق أهداف عدوانية سياسية عجزت عن تحقيقها عبر حرب مباشرة وغير مباشرة لا تزال مستمرة لغاية الآن.

وشدد على أن التهديدات الإرهابية الكيميائية من المجموعات الإرهابية والكيانات من غير الدول تُشكّل خطراً جسيماً على أمن واستقرار الدول الأطراف.

وذكر عطية بأن سورية ما تزال تعتبر قرار إنشاء «فريق التحقيق وتحديد الهوية» منقوص الشرعية لأنه أُعطي ولاية تخالف أحكام الاتفاقية وشكّل سابقةً خطيرةً عبر تفويض منظمة فنية بمسائل تدخل في صلاحيات واختصاص مجلس الأمن وبالتالي فإن سورية إلى جانب دول أخرى لا تعترف بشرعية هذا الفريق وعمله وترفض تمويله ووصوله للمعلومات السريّة التي قدّمتها السلطات السورية للمنظمة وإلى مجلس الأمن وترفضُ أي مخرجات صدرت وتلك التي ستصدر عنه مستقبلاً.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

عفرين تحضر في شرق سورية

«استكردت» ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في تسليم عفرين بريف حلب للجيش العربي السوري عام ٢٠١٨، فأثمر ذاك «الاستكراد»، والتعويل على رفض أميركي، دخول قوات الاحتلال التركي والسيطرة على عفرين وطرد أهلها وسرقة ممتلكاتهم، وتدمير ونهب تراث وتاريخ المنطقة من التركي ومرتزقته، ومنذ ذاك الحين وميليشيات «قسد» تبكي عفرين، وتمسح دموع خيبتها، بمناديل الحسرة والندم، وترمي تهم احتلالها يميناً ويساراً حتى يومنا هذا، مع تكرارها في كل لحظة أخطاء عفرين، لتأتي الأيام وتتكرر المواقف والمشاهد الآن على مشارف تل رفعت ومنبج وعين العرب، مع إنهاء النظام التركي تجهيزاته لشن عدوان على تلك المناطق يسفر في المحصلة إلى مستقبل يشبه مستقبل عفرين، ولـ«تستكرد» ميليشيات «قسد» مجدداً إزاء تسليم المناطق التي تسيطر عليها في شمال شرق سورية لقوات الجيش العربي السوري، وتعاود الرهان على موقف أميركي يمنع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان من شن عدوانه، متجاهلة أن ذات المدخلات في أي معادلة مهما تكررت لن تفضي إلا لذات المخرجات والنتائج.

من الواضح أن أردوغان يعمل وفق مقولة تنسب إلى رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ونستون تشرشل مفادها «لا تدع أزمة جيدة تذهب سدى»، فهو يستثمر بشكل جيد جداً المتغيرات الدولية، والصراع القائم بين روسيا وأوروبا وأميركا في أوكرانيا، كما أنه وجد ضالته في التفجير الذي ضرب في شارع «الاستقلال» في اسطنبول في ١٣ الشهر الحالي ليعمل على تنفيذ تلك المقولة بحرفيتها، فذاك التفجير هي الفرصة الجيدة للانقضاض على خصومه «الأكراد» في ميليشيات «قسد» والقضاء عليهم، وصولاً إلى تنفيذ مخططه بإقامة منطقة آمنة بعمق ٣٠ كم شمال سورية، من دون أي اعتراض فعلي من القوى الدولية الفاعلة في سورية، أميركا وروسيا، لجهة معرفته بكيفية استمالة كل طرف نظراً للدور الذي يلعبه في أوكرانيا.

وإذا كان أردوغان قد اتخذ قرار العدوان البري، وستكون عبر مراحل، وفق جميع التقارير والتأكيدات التركية، إلا أنه بانتظار حسم خياراته، وإلى جانب أي الأفرقاء يصطف، روسيا التي دعت أنقرة على منع استخدام «القوة العسكرية المفرطة»، وتقديمها خطة، وفق تقارير إعلامية، تقضي بخروج «قسد» من المناطق الحدودية مع تركيا، مقابل السماح لقوات من الفيلق الخامس بالانتشار فيها، وهو ما لاقى رفضا من الميليشيات، أم إلى جانب أميركا حليف «قسد»، التي أبدت تفهماً للمخاوف التركيّة، ليؤكد منسق الاتصالات الاستراتيجية في البيت الأبيض جون كيربي، أن الولايات المتحدة تعترف بحق تركيا في الدفاع عن نفسها، قائلاً: «تركيا ما تزال تعاني من الهجمات الإرهابية، سواء بالقرب من هذه الحدود (مع سورية) أو في مناطق أخرى داخل البلاد، ولهم الحق في حماية أنفسهم ومواطنيهم من هذه الهجمات»، ليكون ذلك بمثابة ضوء أخضر أميركي لأردوغان بالسماح له باجتياح عسكري.

أردوغان الذي يسترشد حالياً على ما يبدو بمقولة تشرشل، عمل على تطوير تلك المقولة، وحول التفجير في شارع «الاستقلال» من فرصة، إلى مطية، وسلاح في معركته الانتخابية داخلياً، حيث عمل على تقسيم العدوان المرتقب على مناطق شمال شرق سورية إلى مراحل تبدأ وفق مصادر دبلوماسية تركية مطلعة، بمنطقة تل رفعت، على أن تشمل لاحقاً عين العرب ومنبج خلال أشهر، ما يتيح لأردوغان استغلال مسألة العمليات العسكرية، وليبقى تأثيرها مستمراً داخلياً على الناخبين قبيل حزيران ٢٠٢٣، كما استغل التفجير ليشن هجوماً على واشنطن، ويدفعها للتخلي عن «قسد» قائلاً: «إن الذين يتشدقون علينا بخطب الديمقراطية والحقوق والحريات يتعين عليهم أولاً الالتفات إلى الإرهابيين وداعميهم في بلادهم، لسنا مضطرين لتحمل نفاق من يدعمون التنظيم الإرهابي «بي كي كي» وامتداداته بألاعيب تغيير الأسماء».

هل تتخلى واشنطن عن «قسد»، وهل تغض روسيا الطرف عن العملية العسكرية التركي؟ في منطق المصالح كل شيء ممكن، فالأميركي ليس في وارد التخلي عن أنقرة، الشريك في «الناتو»، والحاضن لأكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة، وبيضة القبان بشكل أو آخر في الميزان الأوكراني، والواقع أثبت في الماضي تخلي واشنطن عن «قسد» إذا ما كانت المفاضلة مع التركي، وبالنسبة إلى روسيا، فإنها حريصة على إبقاء أنقرة في خانة الوسط في ملف أوكرانيا، إن لم تقدر على كسبها إلى جانبها في مواجهة واشنطن، وترى في التهديد التركي بشن عدوان بري على مناطق ميليشيات «قسد» فرصة للضغط على الأخير للجنوح باتجاه الحوار مع دمشق، وسحب البساط من تحت أقدام الأميركي في سورية، وخاصة أن بقاء قوات الاحتلال الأميركي بلا غطاء يوفره له «قسد» سيعرضه للخطر، وإلى وابل من هجمات المقاومة الشعبية في شرق سورية، فهل تدرك «قسد» أي واقع هي في خضمه، وأن الحوار والتقرب من دمشق هو الحل الأنسب لتجنبها ويلات ونتائج العدوان التركي، وهل تعمل على عدم تكرار سيناريو عفرين؟

نسأل وكلنا أمل أن تعي حقيقة ما يجري وتستفيد من دروس الماضي قبل فوات الأوان وتتحول منبج وتل رفعت وعين العرب إلى عفرين ثانية!

أنقرة: لا موعد للقاء الرئيسين.. موسكو: يجب تهيئة الظروف.. ودعوة أممية لاحترام وحدة الأراضي السورية

ما لم تسلمها «قسد» للدولة والجيش.. سيناريو عفرين مرجح في تل رفعت ومنبج وعين العرب

حلب- خالد زنكلو
دمشق- الوطن- وكالات

رجحت مصادر متابعة لسياسة رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان، أن يتخذ الأخير قراراً بشن عدوان داخل الشريط الحدودي السوري في أي وقت لاحتلال مناطق جديدة، ما لم تستجب ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» لشروطه من أجل وقف العدوان.

وبينما أعلنت الإدارة التركية، أنه لا موعد محدداً للقاء الرئيسين السوري بشار الأسد والتركي رجب طيب أردوغان إن كان قبل الانتخابات التركية أم بعدها، وأشارت إلى أن لقاءات تجري بين أجهزة المخابرات السورية والتركية، اعتبرت روسيا أنه يجب التحضير لاجتماع بين رئيسي سورية وتركيا وأن تتم تهيئة الظروف لذلك، وبرزت دعوة من الأمم المتحدة إلى ضرورة احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها.

إرهابيون من ما يسمى «الجيش الوطني الحر» المدعوم من الاحتلال التركي شمال محافظة حلب (أ ف ب)

وتوقعت المصادر المتابعة لـ«الوطن»، أن تلاقي مناطق تل رفعت ومنبج وعين العرب شمال وشمال شرق حلب مصير أخواتها المحتلات في عفرين بريف المحافظة الشمالي وتل أبيض شمال الرقة ورأس العين بريف الحسكة الشمالي، إذا لم تسارع «قسد» إلى تسليم تلك المناطق إلى مؤسسات الدولة والجيش العربي السوري.

وأكدت المصادر، أن الإدارة التركية ماضية وجادة في تهديداتها بتنفيذ عملية عسكرية برية لإبعاد «قسد» مسافة ٣٠ كيلو متراً داخل الشريط الحدودي السوري والاستيلاء على تل رفعت ومنبج غرب نهر الفرات وعين العرب في ضفته الشرقية.

ولفتت إلى أنه لا بوادر بانسحاب «قسد» من المناطق المذكورة بعد إخفاق جهود الوسيط الروسي بإقناعها خلال الاجتماعات الأخيرة التي عقدت في القامشلي، ولذلك فإن سيناريو المناطق المحتلة في عفرين وتل ابيض ورأس العين سيتكرر في ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي، مع تعنت الميليشيات واستمرار مراهنتها على حليفها الاحتلال الأميركي غير الموثوق به، والذي سبق أن تخلى عنها وتركها لقمة سائغة في فم الاحتلال التركي ومرتزقته.

في السياق ذاته، نقلت قناة «الجزيرة» القطرية الداعمة للتنظيمات الإرهابية في سورية أمس عن مصادر رسمية تركية قولها: إن «تركيا اشترطت على روسيا انسحاب «قوات سورية الديمقراطية– قسد» من مدن منبج وعين العرب وتل رفعت وعودة المؤسسات السورية بدلاً منها»، وذلك في إطار المساعي الروسية لقطع الطريق أمام عدوان عسكري تركي بري محتمل.

وللتأكيد على عزم الإدارة التركية تنفيذ وعيدها بشن عدوان بري على الأراضي السورية، بغض النظر عن مواقف موسكو وواشنطن، صرح الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن أمس بأن «العملية العسكرية ممكن أن تبدأ هذه اللحظة أو غداً أو بعد أسبوع، وفق تقييمنا للموقف»، وأكد أن هدفهم الوحيد «هو وحدات حماية الشعب الكردية الموجودة في شمال سورية».

وأضاف المتحدث وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «لا أستطيع الآن وضع موعد محدد للقاء الرئيس التركي والرئيس السوري (بشار الأسد)، إن كان قبل الانتخابات التركية أم بعدها»، مؤكداً أن هناك لقاءات تتم فعلاً بين أجهزة المخابرات التركية والسورية، ويجب رفعها لمستويات مختلفة.

وأضاف: «نعم لا (خصومة دائمة في السياسة).. ولكن من أجل إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وسورية، يجب تحضير الأسس الصحيحة اللازمة، فهناك قضايا مهمة يجب التوافق حلّها، كاللاجئين ومحاربة الإرهاب، ووضع الدستور السوري الجديد».

روسيا التي تدعم موضوع التقارب بين دمشق وأنقرة رأت أول من أمس في تصريح للمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لافرنتييف في عقد لقاء بين الرئيس الأسد وأردوغان «خطوة حاسمة وقوية، لكننا نعتقد أن الظروف الملائمة لم تتهيأ بعد».

واعتبر لافرنتييف، أنه يمكن القيام بالاتصالات على أساس ثنائي، وأن الجانب الروسي مستعد لتقديم أي مساعدة ووساطة ممكنة، بين البلدين.

وأشار إلى أن «موسكو ستسعى بالوساطة»، وقال: «يجب ببساطة تحضير اجتماع بين رئيسي تركيا وسورية، يجب أن تتم تهيئة الظروف».

في الأثناء، برزت دعوة من الأمم المتحدة إلى ضرورة احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها، إذ أكد المتحدث الرسمي باسم المنظمة الدولية ستيفان دوجاريك وفق مركز أنباء الأمم المتحدة، أن «ثمّة حاجة إلى حماية وحدة أراضي سورية»، مشدداً على أهمية أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب أي تصعيد إقليمي إضافي.

بدوره أعلن المتحدث باسم «قسد» أرام حنا، أن الأخيرة طلبت من ممثلين روس، المساعدة في عقد اتفاق مع الحكومة السورية لحماية الأراضي التي يسيطرون عليها شمال شرق البلاد. وقال: «طلبنا من الروس المبادرة باتفاق لتنسيق الإجراءات مع دمشق لحماية أراضينا».

وأشار حنا، بشأن اللقاء مع ممثلي روسيا والشروط التركية، إلى أنه «لدينا لقاءات مستمرة مع الجانب الروسي وهي لقاءات مهمة، ولم نتلقَ منهم سوى مساع لخفض التصعيد في إطار الحفاظ على الاستقرار ومنع وقوع أي عدوان».

وبعدما أعلن منسق الاتصالات الإستراتيجية في البيت الأبيض جون كيربي، أن الولايات المتحدة تعترف بحق تركيا في الدفاع عن نفسها، لكنها تريد وقف تدهور الأوضاع في شمال سورية، طالب متزعم «قسد» مظلوم عبدي في تصريح له أمس واشنطن «برسالة أقوى بشأن التهديدات التركية»، وأضاف: «ما زلنا قلقين من التهديدات التركية رغم التطمينات الأميركية»، التي نقلها إليه مبعوث الولايات المتحدة إلى شمال وشرق سورية نيكولاس غرينجر خلال اجتماعهما أخيراً.

إلى ذلك، كشف موقع «باسنيوز» الكردي عن مصادر محلية من داخل الأراضي التركية في المنطقة الحدودية مع سورية، عن اتخاذ الجيش التركي استعدادات وإجراءات تبدو أنها تمهيد لعملية عسكرية برية وشيكة في شمال سورية.

وقالت المصادر: إن «تركيا أصدرت أوامر «بتخصيص أقسام وطوابق من المستشفيات وإخلاء طابق من كل مستشفى وأقسام العناية المشددة في مشافي بلدات بيراجيك، سروج، أقجة قلعة ومدن حدودية يتم تخصيصها للجيش»، ولفت إلى أن إدارة هذه المشافي قررت عدم استقبال مرضى جدد.

دورية روسية في محيط تل تمر.. و«الأميركي» استقدم ذخائر ومدرعات إلى تل بيدر

الاحتلال التركي يستأنف عدوانه على ريف حلب ويواصله على ريفي الحسكة والرقة

الوطن - وكالات

في ريف حلب الشمالي، لم يدم الهدوء الحذر سوى ساعات، فالاحتلال التركي استأنف قصفه المدفعي، تمهيداً لشن عدوان جديد عليه بهدف قضم مزيد من مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي لم تستجب للوساطة الروسية لتفادي العدوان ومازالت تعول على أوهام دعم حليفها الاحتلال الأميركي.

وبالتزامن سيرت القوات الروسية دورية عسكرية في محيط مدينة تل تمر بريف محافظة الحسكة في حين استقدام «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي تعزيزات عسكرية من الأراضي العراقية إلى قواعده غير الشرعية بريف المحافظة.

واعتدت قوات الاحتلال التركي بالقصف بالمدفعية الثقيلة، أمس على قرى في ريفي مدينة عين العرب الشرقي والغربي بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي، وفق ما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصدر.

وقال المصدر: إن «قذيفة واحدة سقطت في محيط نقطة للجيش العربي السوري في قرية كوران ٣٠ كم شرق عين العرب دون وقوع إصابات».

وفي ريف المدينة الغربي، سقطت قذيفتان في الأراضي الزراعية القريبة من نقطة للجيش في قرية جارقلي تحتاني ٢٨ كم غرب عين العرب، وفق المصدر الذي ذكر أن المنطقة الواقعة بين قرية زور مغار ومزرعة أحمد منير، بريف عين العرب الغربي، تعرضت للقصف بقذائف الهاون، صباح أمس، على حين سقطت ثلاث قذائف في الأراضي الزراعية دون تسجيل أي أضرار بشرية أو مادية.

وفي السياق، نقلت الوكالة عن مصدر وصفته بـ«المطلع»: أن قوات الاحتلال التركي اعتدت بالقصف بسبع قذائف مدفعية على محيط نقطة للقوات الروسية بين قرية كشتعار ومطحنة فيصل، في ريف حلب الشمالي، الأمر الذي أدى لتصاعد أعمدة الدخان، دون أن يخلف الاعتداء أي خسائر بشرية.

اعتداءات الاحتلال التركي بالقصف على قرى ريف حلب الشمالي والقاعدة الروسية، جاء عقب هدوء حذر ساد محاور وخطوط التماس كافة في ريف حلب الشمالي في ساعات ليل الإثنين– الثلاثاء، مع توقف تام لعمليات قصف الاحتلال التركي كافة، والتي استمرت على مدار الأيام التسعة الماضية.

وأول من أمس ذكرت مصادر أنه للمرة الأولى منذ بدء الاحتلال التركي لعدوانه الجوي «المخلب – السيف» وتكثيفه قصفه المدفعي، عاشت مناطق شمال محافظة حلب بجزأيها الشرقي والغربي، في حالة من الهدوء بعيداً عن أصوات القصف والاشتباكات التي سيطرت على المشهد الميداني.

وتزامن ذلك الهدوء مع تحليق طائرات الاستطلاع الروسية، بوتيرة متقطعة فوق عموم مناطق شمال حلب، من مدينة إعزاز غرباً إلى عين العرب شرقاً، وفق المصادر، التي تحدثت عن استهدافات مدفعية محدودة تعرضت لها بعض قرى ريف منطقة عين العرب الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» مساء الإثنين الماضي، قبل أن تتوقف تلك الاستهدافات مع حلول الساعة التاسعة تقريباً من ليل الإثنين، ويسود الهدوء بعدها.

من جهتها، أعلنت أمس وزارة دفاع الإدارة التركية في بيان نقلته وكالة «الأناضول» الرسمية مقتل ٥ مسلحين من «قسد» أثناء محاولتهم تنفيذ «اعتداء» في المناطق التي تحتلها القوات التركية وتطلق عليها مسمى منطقة «درع الفرات».

أما في شمال شرق البلاد، فقد واصلت قوات الاحتلال التركي عدوانها المدفعي والصاروخي على القرى الآمنة حيث اعتدت بقذائف المدفعية الثقيلة على قرية الكوزلية جنوب غرب بلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي بمحاذاة الطريق الدولية «M4»، وذلك على ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية أمس.

بموازاة ذلك، وبعد أن ألغت تسيير دورية مشتركة مع قوات الاحتلال التركي أول من أمس، في الريف الشرقي لمدينة عين العرب، سيرت الشرطة العسكرية الروسية دورية في محيط بلدة تل تمر، وذلك وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصادر محلية.

من جهة ثانية، وصلت قافلة تابعة لـ«التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي مؤلفة من نحو ٤٠ شاحنة تحمل ذخائر ومواد لوجستية، إضافة إلى صهاريج وقوة حماية ومدرعات برادلي قادمة من معبر حدودي غير شرعي مع إقليم كردستان العراق، إلى قاعدة الاحتلال الأميركي غير الشرعية في تل بيدر بريف الحسكة.

إلى محافظة الرقة، حيث تحدثت «هاوار» عن اعتداء بالقصف بالأسلحة الثقيلة نفذته قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين على قريتي زنوبيا وأبو صرة في الريف الغربي لبلدة عين عيسى بريف المحافظة الشمالي، دون أن تذكر تفاصيل حول الاعتداء وما نتج عنه.

طالب برفعها فوراً وتوقف الدول الغربية عن تسييس العمل الإنساني ودعم وتوسيع مشاريع التعافي المبكر

دندني أمام مجلس الأمن: الإجراءات القسرية الغربية تتسبب بمعاناة كارثية للشعب السوري

أكدت سورية أن الإجراءات الاقتصادية القسرية الغربية الأحادية الجانب تتسبب بتفاقم حجم المعاناة الكارثية للشعب السوري، مطالبة برفعها فوراً وتوقف الدول الغربية عن تسييس العمل الإنساني فيها وتنفيذ تعهداتها بتوفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية وبشكل خاص دعم وتوسيع مشاريع التعافي المبكر.

ولفت نائب مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة الحكم دندني خلال جلسة لمجلس الأمن أمس حول الشأنين السياسي والإنساني في سورية إلى أن بعض ممثلي الدول الأعضاء في المجلس مازالوا يصرون على تجاهل التعامل مع التحديات الأساسية التي تواجهها سورية والمتمثلة بشكل خاص بالإرهاب والاعتداءات المستمرة على الأراضي السورية وتفاقم حجم المعاناة الكارثية للشعب السوري التي تسببت بها الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية.

وأوضح، أن الاحتلال التركي ومرتزقته شنوا قبل أسبوع سلسلة اعتداءات على مناطق في شمال سورية ذهب ضحيتها مدنيون وعسكريون وتسببت بأضرار بالغة في المنشآت الخدمية والبنى المدنية في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن سورية إذ تدين بأشد العبارات هذه الاعتداءات فإنها تؤكد على أن الذرائع التي يسوقها النظام التركي لتبريرها باتت مكشوفة ولم تعد تخدع أحداً وخاصة في ظل استمراره بدعم التنظيمات الإرهابية ورعايته لها.

نائب مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة الحكم دندني خلال جلسة لمجلس الأمن أمس (عن الانترنت)

وجدد دندني مطالبة سورية لمجلس الأمن بضرورة إلزام النظام التركي بإنهاء وجوده العسكري غير الشرعي على أراضيها بشكل فوري ووجوب عدم تجاهل استمرار الوجود غير الشرعي للقوات الأميركية على الأراضي السورية ودعمها الميليشيات في شمال شرقها، والذي يمثل انتهاكاً آخر لميثاق الأمم المتحدة ولسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها.

ولفت إلى أن صمت المجلس عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري والممارسات الوحشية التي يقوم بها بحق أهله والتي تتماهى مع الدور التخريبي الذي تقوم به الولايات المتحدة وتركيا على الأراضي السورية، شجع «إسرائيل» على تصعيد اعتداءاتها على الأراضي السورية.

وأشار دندني إلى أنه بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب انتهجت سورية مسار التسويات المحلية والمصالحات الوطنية وقامت بالعديد من الإجراءات المهمة بما في ذلك مراسيم العفو، وآخرها المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢٢ والذي جاء شاملاً من حيث نطاقه وطبيعة معالجته للجرائم الإرهابية سعياً من الدولة لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وتعزيز الوحدة الوطنية الأمر الذي أسهم بعودة الكثير من السوريين لممارسة حياتهم الطبيعية، لكن المستغرب أنه رغم كل ذلك مازال هناك من يصر على تجاهل الإنجازات التي حققتها سورية في هذا المجال.

وبيّن أن سورية تعاملت بإيجابية مع المبادرات المتعلقة بحل الأزمة والمرتكزة على ملكية وقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي، وتشدد في هذا الصدد على وجوب أن يحافظ المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون على دوره كميسر وفقاً للولاية الممنوحة له.

وأكد دندني أن سورية تبذل كل الجهود الممكنة لضمان تقديم المساعدة لجميع مواطنيها من دون تمييز، ولتحسين ظروف حياتهم ولتوفير الخدمات الأساسية لهم وهي تتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية لضمان تحقيق ذلك ما يتطلب دعم جهودها في هذا المجال وتوقف الدول الغربية عن تسييس العمل الإنساني في سورية والالتزام بالمبادئ التوجيهية التي تحكمه وتنفيذ تعهداتها بشأن توفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية وبشكل خاص دعم وتوسيع مشاريع التعافي المبكر المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢، حيث بلغت نسبة التمويل حتى الآن أقل من ٤٢ بالمئة من حجم التمويل المطلوب.

وأعرب عن استهجان سورية لرفض دول غربية في مجلس الأمن دعوة المقررة الخاصة للأمم المتحدة إلينا دوهان المعنية بالأثر السلبي للإجراءات القسرية على حقوق الإنسان لحضور الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقد في الـ٢١ من الشهر الجاري، وتعتبر ذلك محاولة من تلك الدول للتعتيم على توصيات واستنتاجات المقررة الخاصة، وللتهرب من فضح نياتهم الحقيقية بما يعري زيف ادعاءاتهم حول الإجراءات القسرية الانفرادية التي تفرضها أميركا والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري والتي تؤدي إلى موت الأبرياء في سورية.

وأشار إلى ما قالته دوهان بأن هذه الإجراءات لا تتوافق مع القواعد القانونية الدولية، وإنما يتم فرضها لممارسة ضغوط على سورية ما يزيد من معاناة شعبها ويمنع أي جهود للتعافي المبكر ويتسبب أيضاً بنقص خطير في الأدوية والمعدات الطبية التخصصية، ولاسيما للأمراض المزمنة والنادرة ومحدودية الوصول إلى الغذاء والمياه والكهرباء والوقود ووسائل المواصلات والرعاية الصحية اللازمة الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الصحة العامة والأمن الغذائي ولهذا شددت المقررة الخاصة على وجوب رفع تلك الإجراءات فوراً.

ولفت إلى أنه لا يمكن الإحاطة بجميع أوجه معاناة الشعب السوري من دون الإشارة إلى النهب الممنهج والمتواصل الذي يقوم به الاحتلال الأميركي لثروات سورية من نفط وقمح ومحاصيل زراعية أخرى، وما يقوم به أيضاً النظام التركي ومرتزقته من استخدام المياه كسلاح حرب ضد المدنيين.

وشدد على إدانة سورية لمواصلة بعض الدول الغربية إرسال وفودها إلى شمال شرق سورية وتسللها بطريقة غير قانونية، وتؤكد على أن هذه الممارسات انتهاك لسيادتها ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكالات